عرض كتاب

العولمة... ليست الخيار الوحيد

تأليف: منير الحمش
الناشر: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع
- سوريه - دمشق ١٩٩٨
عرض: شعبان عبد الجيد عبد المؤمن*

يقع الكتاب فى ١٦٠ صفحه ويشتمل على مقدمه للمؤلف وأربعة فصول ولقد تضمنت المقدمة التطورات فى القرن العشرين والذى يشهد مع نهايته نشأة العولمة، حيث وصف هذا القرن بأنه قرن الكوارث الانسانية والازمات الاقتصادية التى لابد أن تنتهى ويأتى عهد جديد فالخطأ لا يمكن أن يستمر، ولقد أعقب الحرب العالمية الثانية باعتبارها أهم الكوارث فى هذا القرن - قيام ثلاثة نماذج اقتصادية - سياسية فى العالم هى نموذج الدول الرأسمالية والتى اعتنقت الكينزية، والنموذج الاشتراكى الذى حقق فى البداية قفزات هائلة فى معدلات النمو الاقتصادى، ونموذج دول العالم الثالث والتى مازالت تتخبط فى اقتصادياتها.

ثم تعرض المؤلف إلى الأسباب التى أدت إلى نجاح التيار الليبرالى الجديد بعد نجاح مارجريت تاتشر فى بريطانيا، وانتصار رونالد ريجان فى امريكا عامى ١٩٧٩، ١٩٨٠ وبالتالى انهيار الاتحاد السوفيتى والاتجاه نحو حرية السوق محور عمل رعاه الليبرالية الجديدة ويرى المؤلف أن أسباب نجاح الليبرالية الجديدة هى تقدم الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً وانهيار الاتحاد السوفيتى، والتقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصال والصناعات الالكترونيه، ونجاح الشوكات متعددة الجنسيات وضغطها لتطبيق اتفاقية الجات، بالاضافة إلى المؤسسات الدولية التى تعمل بوحى من الولايات المتحدة مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، وأخيراً دور المافيا والصهيونية والماسونية فى تثبيت وإشاعة نظام حرية السوق والترويج للعولمة ، وأظهر الباحث مساوئ النظام الرأسمالى فى الاتجاه إلى الاثراء المتناهى وتوسيع دائرة الفقر وانتشار البطالة على نطاق واسع وعدم الاستقرار والإضرار بالبيئة وعدم الاهتمام بالاحتياجات الأساسية للسكان، وأوضح المؤلف أن العولمة مادامت عالمية فإن مواجهتها لابد وأن تكون كذلك وأبرز دور الشركات العملاقه فى قيادة الليبرالية الجديدة المتوحشة والتى تشهد بعض مظاهر الرفض لما يجرى على السطح من العالم.

وأوضح المؤلف فى النهاية اضطرار العالم العربى بقبول العولمة والشراكة

* مدرس مساعد بكلية الزراعة - جامعة الأزهر

الأوسطيه لعدم القدرة على المقاومة لقوة تيار الجات والعولمة. وأن سوق العولمة يضم ١٨٠ دولة تدار من خلف أجهزة الكمبيوتر ولا سبيل للدول الا طاعة قواعد العولمة التى لا خيار لهم فى الالتحاق بها والتعامل معها ويتضمن الكتاب أربعة فصول.

الفصل الأول : بعنوان **العولمة ليست الخيار الوحيد** ويتضمن عرضاً لآراء بعض المفكرين حول العولمة كمصطلح ومفهوم وتوصل المؤلف بعد ذلك إلى بيان مختصر لابراز مضمون العولمة بدلاً من الاستمرار فى شرح مظاهرها وانتهى إلى أن العولمة ليست الخيار الوحيد وليست قدر كاسح لا يمكن الوقوف فى وجهه ويرى المؤلف أن ظاهرة العولمة ليست جديدة فهى نتاج تطور يمتد لقرون طويلة وأن بروز العولمه حالياً وزيادة الاهتمام بها يرتبط بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة وانهيار الاتحاد السوفيتى وفشل التجربه الاشتراكية والذى اعتبر انتصارا للرأسمالية والفكر الليبرالى الجديد، وأن العولمة تتمثل فى الشركات متعددة الجنسيات وزيادة النشاط المالى العالمى وإزالة القيود أمام رأس المال، وتزايد حاجه الدول الصناعية فى فتح حدود السوق وحرية التجارة.

وأن العولمة كإطار لنظام اقتصادى عالمى جديد تقوم على ايدولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة تتمثل فى عولمة نمط الاستهلاك وعولمة الأسواق والاستثمارات والانتاج مستخدمة فى ذلك المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولى – البنك الدولى – منظمة التجارة العالمية)، وأن العولمة الحالية تشكل نقله أهم وأعمق من مرحلة الامبريالية أى الانتقال من دائرة التبادل الرأسمالى وتوسيع السوق المطرد إلى دائرة الانتاج، وأن العولمة تشكل ستارا تكمن خلفه الرأسمالية الهمجية والتى من مظاهرها ارتفاع مستويات البطالة فى الغرب وتراجع فى نمو بلدان العالم الثالث وتطورها إلى الخلف واتساع حالات الفقر والبطالة سواء فى المراكز الرأسمالية الأساسية أم فى دول الأطراف.

وهكذا فان العولمة لا تتخذ شكل "فضاء اقتصادى عالمى يقوم على الاعتماد المتبادل/ كما يروج لها إنما هى صراع تجارى ومالى قاسى يزيد من ذلك الاستقطاب الذى يؤدى بدوره إلى تعميق الهوه فى مستوى التطور بين الشمال والجنوب ويفاقم المشكلات الاجتماعية فى بلدان العالم أجمع.

وأن جوهر العولمة لا يكمن فى مظهرها بقدر ما يكمن فى مضمونها من تعويم أسعار الصرف وازالة القيود على النظام المصرفى وإنهاء تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية وتصفية القطاع العام ، بالاضافة إلى ان العولمة الثقافية تهدف إلى السيطرة الثقافية الغربية على سائر ثقافات العالم مستفيدة من وسائل الاتصال المتقدمه، وأن الولايات المتحدة الامريكية تستخدم نفوذها السياسى والاقتصادى والثقافى فى اشاعة الفكر الليبرالى الجديد عن طريق سيطرتها على المؤسسات

المالية الدولية وكذلك على منظمة التجارة الدولية، وأن مروجي العولمة قد تمكنوا من تكوين نخبة كونية متجانسة تسعى إلى اشاعة خطاب ايدولوجي منافس للعولمة يسعى لتنميط سلوكيات وعادات تنادى بأن السوق هو السيد والتنافس هو الفجوه الحقيقية المحركة للتاريخ، وأن الليبرالية استخدمت تدخل الدولة في تحقيق انتصاراتها الأولى وهى فى ثوبها الجديد وبعولمتها التى تروج لها بحاجة للدولة أكثر من أى وقت مضى وقد يتلاشى أو ينحصر دور الدولة فى الرعاية الاجتماعية والصحية. وانتهى المؤلف الى أن ما دامت العولمة عالميه فان رفضها لا يعنى الانزواء والانكفاء والعزله عما يجرى فى العالم، اذ لا بد لنا من التعامل معها من زاويه ضرورة التوفيق بين ما تفرضه هذه العولمة وبين عدم التكافؤ في العلاقات والقوة وما بين الامكانات المتاحه والرغبة فى صيانة هويتنا القومية وأمننا القومى.

الفصل الثانى : بعنوان اقتصاديات حرية الأسواق وآليات التجارة الخارجية

وتضمن تطور نظرية التجارة مع تطور الرأسمالية منذ بداية القرن السادس عشر وسيادة الرأسمالية التجارية وكانت الفترة ١٨٤٠ – ١٨٧٠ فترة سيادة لحرية السوق والحرية التجارية فى جميع دول أوربا وأمريكا ثم رجعت هذه الدول ما عدا بريطانيا إلى سياسة الحماية بهدف تعظيم دور الدولة وتشجيع الصناعة والتخفيف من حدة الكساد الاقتصادى ومروراً بالحرب العالمية الأولى والثانية وخلال فترة الكساد العظيم بين الحربين العالميتين والمراحل النهائية للحرب العالمية الثانية والتى خرجت منها الولايات المتحدة رابحة والمشاكل التى واجهت الرأسمالية وبحثها عن حل خارج دول المركز واتجاه البلدان المتخلفة لتطبيق ليبرالية التكيف والخطوط التى رسمها صندوق النقد الدولى وا
الدولى والتى جاءت على شكل توص
ومقترحات ضمن تقارير اقتصادية
بلد من البلدان المتخلفة وكانت أهم مضا
برامج التكيف الهيكلى خفض معدلات الأجور الحقيقية وتوفير العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسيات ، وإضعاف قوة الدولة وتدخلها فى ادارة النظم الاقتصادية ، وفتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها وبالذات تجارة الاستيراد ، وتوفير رصيد كاف من العملات الأجنبية تكفل كفاية تحويل أرباح الشركات الاجنبية وقد أوضح المؤلف سلبيات نظرية الحرية التجارية والتى تفرض سيادة قدر كبير من البساطة والسهولة فى انتقال وسائل الانتاج ومنها قوة العمل البشرى والذى يؤدى إلى بطالة هيكلية فى وسائل الانتاج وخاصة قوة العمل البشرى مما يلحق أشد الضرر بالاقتصاد الوطنى، ويرى المؤلف أن الحل هو التأكيد على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقله مما يعنى فك الارتباط مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى وأن ربط التنمية المستقله بالتعاون الاقتصادى العربى يعنى القدرة على تحقيق التنمية ورفع مستويات المعيشة فى وقت أقصر بالاعتماد الجماعى على الذات

فى مواجهة التحديات التى تحيط بنا جميعاً.

الفصل الثالث : جاء بعنوان العرب والليبرالية الجديدة وفشل اقتصاد حرية السوق ويتضمن سياسات ونصائح صندوق النقد الدولى للدول النامية وهى القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، والحد من نمو عرض النقود وتنمية السوق النقدى والمال ويشترط البنك الدولى تنفيذ هذه الاجراءات فى فترة محددة وقام المؤلف بعرض توصيات المؤتمر القومى العربى الأول والذى أوضح تردى الوضع التنموى العربى بشكل يهدد المستقبل العربى ودعوى المؤتمر الى مواجهة الهمجية الليبرالية الجديدة ودعا إلى تحسين الإدارة الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية عادلة ويجعل الانفتاح على الخارج انتقائياً وتبنى استراتيجية تهدف إلى اشباع الحاجات الاساسية للناس وحل مشكلتى الفقر والبطالة وتسهيل عملية التكامل الاقتصادى العربى، وبدلاً من تهميش دور الدولة واضعافه، فإن المطلوب تقوية وتدعيم دور الدولة. وتطرق المؤلف إلى فشل اقتصاد حرية السوق وبخاصة فى أندونسيا والتى تحولت من الديمقراطية الموجهه إلى الليبرالية ثم بعد ذلك الأزمة. وتجربه مصر من خلال برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى المفروض من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وأوضح الباحث تدهور مستوى المعيشة فى ظل الاصلاح الاقتصادى والمتعلق بمسألة الخصخصة وبيع القطاع العام وانتقد المؤلف بيع مصر لبعض شركات القطاع العام للأجانب والذى قد يكون من بينهم صهاينه.

الفصل الرابع : تضمن بحثاً بعنوان لمن القرن الحادى والعشرين من خلال ما يطرح من قبل بعض المفكرين الغربيين حول صراعات الحضارات ونهاية العالم ومستقبل الرأسمالية وخلص المؤلف إلى أن معدلات البطالة المتزايدة فى أوربا والتى ستصل إلى ما لا يقل عن ٢٠% وأزمة اليابان الاقتصادية وانهيارات قيم الممتلكات العقارية وهبوط سوق الأسهم فيها والذى قاد إلى ركود يابانى متواصل ، وما يشهده الاقتصاد الامريكى من تزايد فى العجز التجارى، وجميع هذه الظواهر انما هى مظاهر الازمه الرأسمالية الاحتكارية العالمية، تستكمل فى الأزمات التى تواجه العالم الثالث بما فى ذلك أزمات دول النمور الآسيوية، مما يوحى بأن الرأسمالية فى تجلياتها المعاصرة ستكون عاجزة عن الصمود إزاء التحديات التى تواجهها، ولكن النهاية لن تكون بانهيارها، كما انهارت التجربة السوفيتية الاشتراكية انما سيكون هذا الانهيار على شكل ركود متواصل لا مخرج منه وفى هذه الأثناء على شعوب بلدان العالم الثالث المنكوبة بأزمات الرأسمالية أن تجد لها طريقا جديدا مختلفا عن وصفات المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولى ونصائح بلدان المراكز الرأسمالية.

عرض كتاب

تنمية الزراعة العربية ... الواقع والممكن

تأليف : صلاح وزان
الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
عرض : فاطمة أحمد حسن*

وفى مقدمة الكتاب يشير الكاتب إلى أن من أهم أسباب العودة للاهتمام بالتنمية الزراعية هو تفاقم مشكلة العجز الغذائى فى العالم بصفة عامة وفى العالم العربى بصفة خاصة . وفى ذلك يحاول الكاتب من خلال خمسة عشر فصلا تحليل هذه المسألة على النحو التالى:-

فى الفصل الأول ... والمعنون تواضع الأداء التنموى الزراعى ومشكلة العجز الغذائى فى الوطن العربى...

ومفاده هو الاشارة إلى تحول المنطقة العربية من منطقة شبة مكتفية ذاتيا غذائيا فى السبعينات إلى منطقة تعانى عجزا غذائيا متفاقما فى النصف الاول من التسعينات، بلغت قيمته التراكمية خلال الفترة ٨٠- ١٩٩٤ إلى نحو ١٩٧ مليار دولار.

ثم يستعرض الكاتب مؤشرات قصور التنمية الزراعية العربية ومنها بطء تطور مساحات الأرض المزروعة من ٥١ مليون هكتار فى ١٩٧١ إلى نحو ٥٦,٨ مليون هكتار عام ١٩٩١، أى بنسبة زيادة ١١%، مقابل زيادة مكانية نسبتها ٨٢% خلال نفس الفترة.

والمؤشر الآخر هو ضعف انتاجية الأراضى المزروعة وخاصة المزروعة بالمحاصيل والمؤشر الثالث هو ندرة الموارد المائية وضعف كفاءة استغلالها أما المؤشر الرابع فهو قطاع الثروة الحيوانية التى تراجع متوسط نصيب الفرد منها خلال الفترة من أول الستينات إلى أوائل التسعينات من ٠,٣٨ وحدة إلى ٠,٢٩ وحدة. والمؤشر الخامس هو انخفاض نسبة الاستثمارات العامة فى قطاع الزراعة من ١٣,٨% من اجمالى الاستثمارات فى منتصف السبعينات إلى ٩,٣% فى أوائل الثمانينات.

وكانت النتيجة الحتمية لذلك تفاقم الفجوة الغذائية فى المنطقة العربية بما يثيره ذلك من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية.

أما الفصل الثانى فيشرح بعض الخصائص المناخية والجغرافية والبيئية فى المنطقة، والتى تعانى من ضعف هطول الامطار وتقلباتها فى الزمان والمكان، مما يعنى تقلب الانتاج الزراعى وخاصة الحبوب وعدم استقراره .

ويتعرض الفصل الثالث إلى المراعى الطبيعية والغابات كأهم موردين مهملين

* باحثة بمركز دراسات وبحوث الدول النامية

فى المنطقة العربية، ويشير لأهم عوامل إضعاف وتدهور هذين الموردين ووسائل حمايتهما.

وفى الفصل الرابع يتناول الكتاب الموارد الخارجية الزراعية فى الوطن العربى، والذى من خلاله تم إبراز ان مساحة الأراضى المزروعة فى البلدان العربية كانت فى ١٩٩١ نحو ٥٦,٨ مليون هكتار خمسها تقريبا مروى والباقى مطرى. كان متوسط النمو السنوى للرقعة المزروعة خلال الفترة ٦١ – ١٩٩١ كان نحو ٠,٧٦% مقابل معدل نمو سكانى سنوى ٢,٩% وبالتالى انخفض متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من ٠,٤٤ هكتار إلى ٠,٢٥ هكتار. ثم يتعرض الكاتب بعد ذلك لعوامل الموارد الارضية فى المنطقة العربية ويلخصها فى العديد من الظواهر أهمها التملح – الانجراف – الاستنزاف – التوسع العمرانى – والإفراط فى تجزئة وتفتيت الأرض المزروعة، مع إشارة سريعة لبعض الاجراءات الفلاحيه لهذه الظواهر.

ويتعرض الفصل الخامس للموارد المائية فى المنطقة العربية ...

يشير الكاتب هنا إلى ندرة الموارد المائية فى المنطقة العربية التى تعادل مساحتها نحو ١,٥% من اجمالى مساحة اليابسة، وتعادل من حيث السكان ٤,٢٦% من اجمالى سكان العالم (عام ١٩٩٢)، ولا تتلقى سنويا سوى ٢,١% فقط من أمطار اليابسة . وكذلك انخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنويا من ٣١١٢ م^3 عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٧٠ م^3 فى ١٩٨٠ ثم إلى ١٣٥٩ فى ١٩٩٤.

ثم يتعرض الكاتب باستفاضة واضحة لمصادر المياه فى المنطقة وهى اجمالا (الأمطار – الموارد المائية السطحية (الأنهار) – المياه الجوفية – المياه غير التقليدية). ويتعرض لأهم أسباب الفواقد فى هذه المصادر وهى الهدر والتبخر والتلوث. كما يشير لمسألة تزايد الطلب على الماء فى العالم كله، وفى المنطقة العربية، قدر متوسط استهلاك الفرد من المياه فى أواسط الثمانينات بما يتراوح بين ٧٥ – ٢٠٠ لتر/يوم، ويتوقع ان ينمو هذا المتوسط إلى ١٥٠ – ٣٠٠ لتر/ يوم فى عام ٢٠٣٠.

ثم يشير الكاتب إلى أن أى استراتيجية عربية مائية شاملة يمكن أن تتركز فى بلورة سياسات وخطط قومية للحفاظ على الموارد والحقوق المائية العربية، وكذا الاهتمام بتنمية هذه الموارد من خلال التنقيب عنها وزيادتها، والاهتمام بالبعد الاجتماعى عند تنمية وتخصيص الموارد المائية، وأخيرا متابعة تطور الطلب على الماء فى مختلف القطاعات .

وفى الفصل السادس يستعرض الكاتب موضوع **الموارد البشرية وديناميكيتها فى الوطن العربى** . وذلك من خلال استعراض خصائص السكان فى الوطن العربى ثم استعراض الانفجار السكانى والقوة البشرية الزراعية العاملة والمتعطلة، وأخيرا يستعرض دوافع الهجرة الريفية إلى المدن ومضاعفاتها.

وفى الفصل السابع يتم استعراض موضوع **تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى** بالاشارة إلى التعليم وعلاقته بالتنمية الزراعية. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) من خلال تحليل ٣٧ مجموعة من بيانات المزارع فى الدول النامية يتضح أن المزارعين الذين أكملوا السنوات الأربع من التعليم الأساسى يحققون انتاجية تزيد بنسبة ٨,٧% فى المتوسط عن أولئك الأميين، وأنه ثمة علاقة طردية بين مستوى تعليم المنتج، عاملا كان أو فلاحا وانتاجيته ودخله وتقدم مجتمعه عموما. ثم ينتقل الكاتب إلى توضيح أن القدرة الكافية المطلوبة للمنتج الزراعى تستوجب توفير الحدود الدنيا من الشروط الغذائية والصحية والسكانية الملائمة، وكحافز لتحسين الانتاجية الزراعية، وإلى جانب ذلك لابد من توفر الرغبة فى العمل الزراعى ولتحقيق ذلك لابد من العمل على محورين رئيسيين معا هما محور توفير الحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة، ومحور الحوافز المعنوية والوطنية – القومية. وبالانتقال لدراسة انتاجية العامل الزراعى العربى خلال الفترة ٦٥ – ١٩٩٠، توضح الدراسات أنه قد طرأ عليها هبوط طفيف خلال الفترة، إذ انتقلت كمتوسط عام من ٢,٣٨ هكتار إلى ٢,٣٤ هكتار، وذلك بالمقارنة مع إنتاجية العامل الزراعى فى الدول المتقدمة، وبالمقارنة بإنتاجية القطاعات الأخرى فهى أضعف أيضا.

وفى الفصل الثامن يتم استعراض التقنيات الزراعية : التحديات والفرص.

حيث تتم الاشارة أولا إلى دور الثورة التقنية الجديدة فى الزراعة والتى تتربع على عرشها التقنية الحيوية (البيولوجية) الحديثة الى جانب تقنيات الرى المتطورة وتقنيات انتاج واستخدام الأدوات الزراعية الحديثة.

كما تتم الاشارة إلى بعض الطرق الزراعية المتبعة والتى تم تصنيفها فى ثلاث مجموعات بمواعيد الزراعة ثم أحجام بعض المزارعين عن تطبيق التقنيات الحديثة، وأخيرا الإسراف فى استخدام بعض المدخلات الزراعية كالأسمدة.

وبالانتقال إلى مسألة الميكنة الزراعية فى الوطن العربى، فهناك الكثير من الجدل حول شمولية استخدامها فى الدول النامية بصفة عامة، حيث إن أهم ما يميزها هو تحسين الانتاجية وبالتالى الاستغناء عن عنصر العمل بشكل أو بآخر، ومن هنا زيادة معدلات البطالة المتفاقمة أساسا فى هذه الدول، وعلى ذلك فإن ميكنة الزراعة العربية لا بد من أن تكون متباينة وانتقائية ومتدرجة، أى متباينة من منطقة لأخرى وفقا لقوة العمل الزراعى وحجم الحيازة .. وانتقائية بمعنى ضرورة التمييز بين الآلية التى تساهم فى زيادة وتسريع الانتاج الزراعى أو توفر فى المستلزمات المادية، وتلك التى تستخدم لتوفير اليد العاملة، ومتدرجة بمعنى أنه ليس من الضرورى

الانتقال بقفزة واحدة من الزراعة اليدوية إلى الزراعة الآلية بالكامل.

إلا أن هناك شبه اجماع بين الاقتصاديين أنه يجب تصنيع الآلة الزراعية محليا فى المنطقة العربية.

وفى الفصل التاسع يتم استعراض **الثروة الحيوانية الزراعية فى الوطن العربى** من خلال الاشارة إلى أهمية الثروة الحيوانية فى المنطقة، وواقع هذه الثروة وما تتميز به من وفرة الأعداد وضعف الانتاجية، ثم تحديد آفاق ومتطلبات تطوير الانتاجية الحيوانية فى المنطقة من خلال تحسين أساليب التغذية والرعاية الصحية والتناسلية، وتطوير الانتخاب والتهجين...

أما الفصل العاشر فيتناول موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية وهو **البحث العلمى الزراعى العربى**. ويخلص الكاتب إلى أن الاستثمار فى ميدان البحوث الزراعية فى بلدان العالم النامى مازال ضعيفا، وتقدر نسبته فى المتوسط بـ ٠,٥% من الناتج المحلى الزراعى الاجمالى، مقابل ١ – ٤% من الناتج المحلى الزراعى للدول المتقدمة. كذلك فإن أهم المعوقات والمحددات البحثية فى المنطقة العربية هى تلك الناجمة عن غياب السياسات البحثية المتكاملة (انتشار الفوضى البحثية)، وكذا تلك الناجمة عن غياب أو ضعف البنيان الهيكلى والتنظيم التشريعى والادارى والمالى الملائم والمرن، وكذا هناك المعوقات الناجمة عن ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات البحثية الزراعية فى القطر الواحد أو على مستوى الأقطار العربية، وهناك من المعوقات ما هو خاص بالكوادر البحثية نفسها من حيث قلة أعدادها وضعف إعدادها، وأخيرا من أهم المعوقات هو إهمال الاستفادة من نتائج البحوث وعدم توظيفها فى عمليات التنمية المنشودة. وأخيرا يشير الكاتب إلى أنه فى اطار ضرورة وضع مشروع وطنى – قومى حديث ومتكامل، فلا بد أن تكون مرتكزاته هى وضع الخطط البحثية فى ضوء المشكلات المساندة، وحصر طاقات البحث العلمى المحلية وتجهيزها جيدا وتعزيز الطلب الاجتماعى على طاقة البحث العلمى وحمايته من المبالغة فى استيراد الخبرات الأجنبية، وأخيرا إحداث مراكز قطرية ومركز قومى للمعلومات والتوثيق الزراعى.

وفى الفصل الحادى عشر الذى يتعوض للاستثمار الزراعى ومشكلاته:- فإن الحصة النسبية للقطاع الزراعى من جملة الاستثمار العربى (حيث تزايد الأخير من ٥٦,٥ مليار دولار فى النصف الاول من السبعينات إلى ٦٨,٤ مليار دولار خلال النصف الأول من الثمانينات) قد تدهورت خلال الفترة المذكورة من نحو ١٣,٨ % إلى نحو ٩,٣% وهذه النسبة الضعيفة والمتناقصة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع فى المنطقة. وتنحصر مشكلات الاستثمار الزراعى العربى فى عدم كفاية مقاديرها، وسوء توزيعها القطاعى والجغرافى، انخفاض معدل استغلال المتاح منها وسوء ترتيب

أولوياتها، ناهيك عن ضعف كفاءة وبالتالى ضعف عائد الاستثمارات الزراعية بسبب عدم تكاملها أو عدم اكتمالها. وهناك اشارة أيضا إلى نقص مصادر الاستثمار العربية والدخول فى اشكالية الديون الخارجية، ثم التعرض إلى وسائل تعبئة المدخرات المحلية العربية لملاحقة الاستثمارات الزراعية المطلوبة.

ويشير الفصل الثانى عشر إلى الفساد وتشويه التنمية، كما يشير الفصل الثالث عشر إلى مشكلة التنمية والعدالة من حيث جدلية العلاقة .

أما الفصل الرابع عشر فيتعرض لسياسات الانفتاح والتكيف الهيكلى وانعكاساتها على التنمية الزراعية .

ويخلص إلى أنه بصفة عامة، وعلى المستوى العالمى، فقد تعرضت برامج التكيف الهيكلى للعديد من الانتقادات، بل وتعرضت المؤسسات المالية الدولية وهى صندوق النقد والبنك الدوليين للنقد الحاد فى سياستها وعلى رأسها برامج التكيف الهيكلى. وتتضمن برامج التكيف الهيكلى عادة خفض قيمة العملة المحلية الذى يعنى ضمنا محاباة الانشطة التصديرية، بما فيها الزراعية على حساب الأنشطة المتوجهة بانتاجها نحو السوق المحلية، كما أدت سياسات تحرير الأسعار فيما يتعلق بالمستلزمات الزراعية إلى نتائج سلبية خطيرة. كما تضمنت برامج التكيف الهيكلى العديد من التشريعات الزراعية أهمها تحرير العلاقة الايجارية بين المالك والمزارع المستأجر، مما يؤدى إلى تحويل المزارعين المستأجرين إلى مجرد عمال أجراء أو عاطلين عن العمل، وكذا ارتفاع القيمة الايجارية للأرض الزراعية، وبالتالى ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية وغير الغذائية، واحتمال ظهور ظاهرة تمركز الأراضى الزراعية.

اما العودة إلى خصخصة الائتمان الزراعى، وتحرير اسعار فائدة القروض الزراعية فستضع المنتجين الزراعيين وخاصة الصغار منهم تحت رحمة المرابين والمؤسسات التمويلية الخاصة، مما قد يعنى العودة إلى مضاربات مصرفية ومالية وانفاع حاد فى معدلات الفوائد...

أما الفصل الخامس عشر والأخير، فيتعرض لاستراتيجية عربية زراعية مستقلة :

ويخلص هذا الفصل إلى أنه من الممكن وضع وتنفيذ استراتيجية عربية زراعية ملائمة، ترتكز على المحاور الرئيسية التالية :-

- محور الانتاج بالاعتماد على الامكانات المحلية فى مواجهة الاستيراد .
- محور العدالة فى التوزيع فى مقابل تمركز الثروات والدخول وثمار التنمية.
- محور الاعتماد على النفس فى مواجهة التبعية بدون الانكفاء على الذات أو الانعزال عن العالم .
- وأخيرا، محور العمل العربى المشترك فى مواجهة التفرقة والتجزئة العاجزة تمويا والمكلفة اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا.

حلقة نقاش

المغرب العربى ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تونس فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٨

إعداد: رضا قويعه*

عقدت فى يوم ١٩ ديسمبر ١٩٩٨ فى فضاء "بيت العرب" بمركز جامعة الدول العربية بتونس حلقة دراسية بعنوان "المغرب العربى ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، وحضرها أربعة أعضاء من الجمعية :

الأستاذ الشاذلى العيارى الذى ألقى محاضرة بعنوان، "السوق العربية المشتركة ومستقبلها" الأستاذ والعميد عبد الفتاح غربال (الذى ترأس الحلقة) والاستاذان عبد الفتاح العموص ورضا قويعه. وقد شارك فى هذه الحلقة الدراسية عدد من الاقتصاديين العرب والدبلوماسيين والصحافيين فضلا عن مدعوين آخرين.

بعد أن إفتتح الأمين العام المساعد رئيس المركز لجامعة الدول العربية بتونس بكلمة ترحاب وتقديم، ركز الاستاذ الهادى بن رمضان فى مداخلته على "الملامح المميزة للبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وآخر تطورات تنفيذه". فأعطى لمحة سريعة حول التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى العالم موضحا أسبابها ودوافعها. وأن العالم شهد منذ بداية ١٩٩٠ حركة جديدة فى مجال إحداث مناطق التبادل الحر مرتبطة بظاهرة العولمة فالتكتلات الناتجة عن ذلك تفسر بأنها تكتلات:

١- مكونة لقطاعات ملائمة لتحرير التجارة الاقليمية وتنميتها بين البلدان الأعضاء وكذلك لتوسيع قاعدة التعاون ودفع نسق الاستثمار بها.
٢- مكونة لمرحلة تحضيريه للاندماج فى الاقتصاد العالمى.
٣- كأداة للمحافظة على حصة فى الأسواق العالمية على أساس الامتيازات التفاضلية واكتساح أسواق جديدة فى ظل الصراع بين الدول، لا سيما الكبرى منها، حول تعميم وتوسيع مركزها فى الأسواق العالمية.

وبعد النظرة إلى بعض التجارب التكتلية الاقليمية: الاتحاد الأوربى (EU)، ومنطقة التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA)، ومجموعة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ركز المحاضر اهتمامه على دراسة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"- كما لاحظ أن القيام بهذه المنطقة يعتبر مرحلة نحو التكتل الاقتصادى العربى الذى تهدف له العديد من الدول العربية. كما جاء بعد فشل "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارية" المبرمة بين الدول العربية فى يناير ١٩٨١.

* أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس

فإبرام المشروع يرجع فى الحقيقة إلى العديد من القرارات: قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية (سبتمبر ١٩٩٥)، قرار القمة العربية (يونيو ١٩٩٥) وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى المنعقد فى فبراير ١٩٩٧ والمتعلق بالاعلان عن خلق هذه المنطقة الحرة، خلال عشر سنوات ابتداء م غرة يناير ١٩٩٨.

والهدف من المشروع هو التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية وغيرها بنسبة ١٠% خلال فترة ١٠ سنوات، والغاء جميع القيود غير الجمركية، واعتماد قائمة مشتركة للسلع العربية الممنوع تداولها لأسباب دينية أو صحية أو أمنيه أو بيئية. أما فيما يخص قطاع الخدمات فإنه سيفتح التساؤل بين الدول الأطراف بشأنه لاحقا.

فبالرغم من أن عدد البلدان التى صادقت على الاتفاقية بلغ ١٩ دولة فإن ١٤ بلدا فقط نفذت فعلا اجراءات التخفيض التدريجى بنسبة ١٠% (أى التى الزمت منافذها الجمركية بالتخفيض). وختم المتدخل بتعديد الأجهزة الساهرة على متابعة انجاز البرنامج التنفيذى.

أما الأستاذ الشاذلى العيارى فقد استهل كلمته بالقول "وأخيرا اتفق العرب على أن يتفقوا"، فهذا المشروع لتأسيس منطقة التجارة الحرة يعتبر فرصة لتكوين اقتصاديات قوية بعد فشل السياسات المتبعة فى آلية الثمانينات: سياسة الانفتاح وسياسة الاصلاح الهيكلى وسياسة تصدير النفط.

ولاحظ الاستاذ العيارى أن العديد من البلدان العربية انضمت إلى الجات GATT وتعاقدت ضمن مشاريع شراكة (خاصة الأوربية) ولكن بدون أى استشارة ولا تحالف مع بعضها (مثل تونس والمغرب والأردن التى وقعت تعاقدات مع الاتحاد الأوروبى، ومصر والجزائر وسوريا ولبنان فى طريق التوقيع). فالعديد من الدول متجه نحو الشمال دون السعى إلى توسيع العمل العربى المشترك التجارى وغير التجارى، فكلنا نرحب بمشروع تأسيس "منطقة التجارة الحرة العربية" الذى يعتبر خطوة جديدة لها الأثر العميق للعمل العربى البينى.

فبقدر ما نرحب بهذا المشروع بقدر ما نخشى عليه من التردد والتلكؤ فى الانجاز. (لقد مضى عهد التردد وحل عصر الإنجاز وهو ما يتطلب ثقافة جديدة.)

وبعد التطرق إلى كل هذه الملاحظات طرح المتدخل جملة من التساؤلات:

١- ما هى المشاكل التى يمكن أن تنجر عن الانتساب إلى هذه المنطقة التجارية العربية وفى نفس الوقت الانتساب إلى الشراكة الأوربية؟.

٢- ما هى الغاية التى نهدف إليها: هل فقط تكوين منطقه عربيه جمركية حرة أم انتماء جمركى عربى؟.

٣- إذا نظرنا إلى عامل الزمن نرى أن تكوين المنطقة العربية سيكون فى سنة ٢٠٠٧ أما المنطقة الحرة العربية الأوربية ستنجز فى ٢٠١٢، فهذا الفارق الزمنى ستكون له انعكاسات ايجابية (أو مزايا) إذ يتكون للبلدان العربية المقومات لاقتحام الأسواق الغربية وذلك بفضل ما تفرزه التجارة

الحرة العربية البينية من قدرة تنافسية، ولكن ستكون له، أيضا انعكاسات سلبية (أو نقائص): إذ التسرع العربي في التحرير السلعي قد لا يكون عنصرا في إنجاح تأهيل بعض الاقتصاديات العربية إلى المنافسة العالمية بنجاح. لهذا يطرح المحاضر السؤال: لماذا ١٠ سنوات فقط لتحرير المعاملات العربية تحريوا كاملا.؟ هل هذا التحديد الزمني ناتج عن دراسة ميدانية؟. فهذا العنصر الزمني لابد أن يكون مناسبا متماشيا مع تطورات البلدان العربية.

٤- يلاحظ في الاتفاقية أنه وقع التركيز على البضائع الزراعية والحيوانية، فهل هذا يعني اهمال المواد الصناعية (أو المصرفية)؟. وهل هذا يعني أن الفجوة الغذائية العربية أصبحت هي الهاجس الأساسي؟. فإن كان الوضع هو هذا فإن المنطقة "مبتورة" إذ الصناعة والتكنولوجية أصبحتا هامتين في العلاقات الدولية.

٥- أما فيما يخص قضية الاستثناء، فلقد أكد الأستاذ العيارى على أنها قضية هامة حيث إنه كلما كثرت الاستثناءات كلما ضعفت المنطقة الحرة وقلت نجاعتها.

٦- نظرا لوجود مشاريع مشتركة "عربية أوروبية" ماذا نعني بـ ٤٠% من القيمة المضافة العربية ؟

هل المشاريع المشتركة "الأورو - عربية" تخضع هي أيضا لتلك النسبة؟ فهذا سيخلق اشكاليات صعبة لا بد من استشرافها.

واثر تدخل الأستاذ الشاذلي العيارى تطرق السيد محمد الصحراوى إلى "دور رجل الأعمال في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". فإنجاح مسيرة التنمية ودعم التبادل العربي هو مسؤولية عديد من الأطراف من رجال السياسة ورجال الأعمال والمستهلكين. فلهذا قدم المحاضر بعض الاقتراحات للحكومات وللقطاع الخاص على حد سواء.

١- ارساء سياسات صناعية متكاملة داخل البلدان العربية: يعمل فيها القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع العام على انجاح عملية التنمية الاقتصادية.

٢- السعي لتوحيد السياسات والتشويعات في ميدان قوانين التشغيل.

٣- السعي لمعالجة حالات الاغراق وضرورة تطبيق قواعد المنشأ.

٤- وضع آليات واضحة للمتابعة والتنفيذ وسط النزاعات في كافة القضايا المرتبطة بالاتفاقية.

٥- يجب الاسراع بتفعيل دور الهياكل المختصة المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي في اتجاه اعطائها فعالية أكثر بادخال ممثلين عن القطاع الخاص العربي فيها.

وعقب كل هذه التدخلات دار نقاش متنوع ركز فيه أصحابه على عدة مسائل أهمها ربط مسألة المنطقة الحرة العربية وحتى مسألة الشراكة الأوروبية بالعديد من الأبعاد الأخرى إذ لا يمكن تناول مثل هذه المحاور بمعزل عن المشاكل الاجتماعية والسياسية والثقافية. كما أكد بعض الحاضرين على ضرورة أن تكون مثل هذه المحاضرات والنقاشات استشرافية إلى حد حتى تكون الفائدة أشمل.

ندوات

"التعليم العالى العربى من أجل التنمية"

اتجاهات النقاش وخلاصة ندوتين عقدتا بتونس والقاهرة ١٩٩٨

إعداد: مصطفى عبد القادر*

لاشك أن التعليم العالى العربى يواجه لمجموعة من التحديات العالمية والمجتمعية التى انعكست على بنيته ومخرجاته، وجعلت منه تعليما جامدا ومشدودا الى مراحل زمنية سابقة لا تتسق ومتطلبات التنمية العربية والتواجد الفاعل فى عصر المعلوماتية. ومن ثم أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالى العربى أن تستجيب لكافة هذه التحديات والمتطلبات، وأن تطور سياسات جديدة تتمحور بصفة خاصة حول الاهتمام بنوعية برامج التعليم العالى الموجهة شطر التنمية المجتمعية وتنويع هذه البرامج لتتلاءم مع الحاجات المتغيرة، والتى يفرضها التقدم الاقتصادى والتقنى المعاصر، ثم البحث عن مصادر متجددة لتمويل التعليم العالى بمشاركة قوى الطلب الاجتماعى ذاتها، والمستفيدين فى قطاعات الانتاج، وفى إطار نظرة إنسانية واخلاقية يحفل بها "عقد اجتماعى جديد بموجبه تتحدد الادوار والمسئوليات التنموية للتعليم العالى العربى الآنية والمستقبلية.

ولقد أظهرت نتائج بحوث التعليم العالى، ورصيد الخبرات والتجارب العالمية حول علاقة التعليم العالى بالتنمية، أننا بحاجة الى مراجعة شاملة فى المنطقة العربية لإعادة صياغة هذه العلاقة فى ظروف المجتمع العربى.

وفى هذا الاطار بادرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى دعوة نخبة من الاساتذة المتخصصين للكتابة حول "قضايا التعليم العالى العربى من أجل التنمية" بالتعاون مع مركز البحوث العربية بالقاهرة، وذلك إنطلاقا من مسئولية المركز واهتماماته الواضحة بقضايا الفكر التنموى العربى. وعقدت الندوة الأولى بمقر المنظمة العربية بتونس (٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٨) باجتماع مسئولى التعليم العالى فى البلاد العربية ثم تبعتها الندوة الثانية بالقاهرة بمقر مركز البحوث العربية (٢٠-٢١ نوفمبر ١٩٩٨) وحضرها لفيف من أساتذة التربية وخبراء التعليم العالى

*أستاذ أصول التربية بكلية التربية - جامعة عين شمس.

وعدد من المراكز والمؤسسات البحثية المعنية وبرعاية من الاستاذ الدكتور وزير التعليم العالى والبحث العلمى.

وفيما يلى عرض وجز للأوراق الأساسية، وخلاصة النقاشات التى دارت فى الندوتين:

الورقة الأولى

أ.د محيا زيتون: التعليم العالى والتنمية فى الوطن العربى (استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر).

ويتناول هذا البحث فى قسمه الأول هيكل التعليم العالى العربى وتطوره حيث أكد على تبعية تنظيم الجامعات (وهى النمط السائد للتعليم العالى العربى) للجامعات الغربية بحكم عوامل تاريخية وجغرافية، كما ناقش طبيعة التعليم العالى غير الجامعى وتقسيماته وتوزيعاته. فى حين أهتم الجزء التالى بالتطور الحادث فى التعليم العالى العربى حتى عام ١٩٩٣ حيث وصل عدد الجامعات الى ١٣٢ جامعة فى هذا العام واستمر التطور ليصل الى ١٤٢ جامعة حتى نهاية عام ١٩٩٧. وتمت مناقشة القدرات الاستيعابية لهذه المؤسسات وتصنيفها وحسبت معدلات قيد الطلاب وارتقائها. وكشفت الدراسة عن انخفاض نسبة القيد بالدراسات العليا العربية وناقشت بعض العوامل المؤثرة فى توسع التعليم العالى وتفاوتاته القطرية وانحيازاته ضد دراسة العلوم والتكنولوجيا. وناقشت الورقة أيضا فى هذا الجزء مدى مساهمة التوسع فى التعليم العالى فى الوطن العربى فى تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والحد من التفاوتات الاجتماعية على أساس الطبقة الاجتماعية أو الريف والحضر أو نوع الجنس.

أما القسم الثانى فاهتم بدراسة الانفاق العام للتعليم العالى العربى بدءا من هيكل الانفاق العام ووضعه فى الموازنة العامة بالمقارنة ما بين الأقطار العربية ودول العالم المختلفة، والأهمية النسبية للتعليم فى السياسات الاجتماعية وفى توزيع الانفاق على القطاعات المجتمعية المختلفة، وانتهى هذا الجزء برصد مصادر التمويل لهذا التعليم وصنفها الى أربعة مؤسسات: وهى:

- ميزانية الدولة
- رسوم الدراسة
- مؤسسات غير حكومية لا تهدف للربح
- مؤسسات خاصة تستهدف الربح

وتناول القسم الثالث طبيعة التغيرات فى نظم التعليم العالى العربية فى ضوء التحولات الاقتصادية، حيث استعرض طبيعة المشكلات الاقتصادية والتنموية العربية وتداعيات هذه المشكلات على التعليم العالى، ثم استعرض الخطوط

العريضة للسياسات الاقتصادية الجديدة (إعادة الهيكلة) والآليات الواجبة لكى يوائم التعليم العالى العربى هذه السياسات. والتى تتلخص فى ضغط الانفاق العام على التعليم والتوسع فى التعليم غير الجامعى وتقييد القبول بالجامعات والتوسع فى التعليم العالى الخاص وفى ضوء هذه الآليات تتوقع الباحثة ما سيكون عليه وضع التعليم العالى فى المستقبل.

وبخصوص نوعية التعليم العالى، وهو القسم الرابع فقد تمت مناقشة آليات قياس مستوى الجودة كما وكيفا، واشكاليات هذا القياس، وتعرضت تفصيلا للعوامل المؤثرة فى نوعية وجودة التعليم: سياسات القبول والبنى المؤسسية واوضحت الدراسة أن قضية الجودة فى التعليم العالى العربى ما تزال مفتوحة وبحاجة الى مزيد من الفحص والدراسة..

أما القسم الخامس فقد تناول علاقة التعليم العالى بالتنمية واستعرض الأنشطة الاقتصادية العربية الرئيسية والقطاعات المستوعبة للعمالة، كما ناقش قضية استيعاب العمالة المتعلمة وبطالتها فى علاقتها باستراتيجيات التنمية العربية. لتستنتج علاقة ذات اتجاهين حيث يؤثر التعليم فى التنمية، كما يؤثر نمط التنمية أيضا على التعليم بالسلب أو الايجاب.

وفى القسم السادس والأخير تناول البحث موضوع "البحث العلمى والتطوير" وموقعه فى الجامعات العربية من حيث أعداد الباحثين ونوعية البحث العلمى والانفاق عليه ومستوياته ومصادر تمويله، ثم اسهاماته الواقعية والمحتملة فى قطاعات التنمية المتعددة.

الورقة الثانية

أ.د مصطفى عبد القادر زيادة: التعليم العالى من أجل التنمية، إتجاهات وخبرات بعض الدول (أستاذ اصول التربية بكلية التربية – جامعة عين شمس).

ولقد تحلقت هذه الدراسة حول عدد من تجارب وخبرات الجامعات فى بلدان نامية وأخرى متقدمة والتى تستهدف ربط الجامعات. بحركة التنمية والأساليب التى تتبعها هذه الجامعات فى تخطيط هياكلها وبرامجها للموائمة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأبانت الدراسة أن فحوى التخطيط للتعليم العالى من أجل التنمية، أن ترتبط الجامعات أهدافا وبرامجا وطرقا بمستويات العمل والانتاج والتقدم التقنى الذى أتت به الثورة التقنية العلمية المعاصرة، وفى هذا الصدد دارت المناقشات، وأجريت عديد من الدراسات والمؤتمرات، وبالذات حول الاسترشاد بالاحتياجات الاجتماعية، وبمطالب القوى العاملة فى تصميم البرامج

الجامعية، وفى انتاج مخرجات تفى بأهداف التنمية الشاملة.

وانطلاقا من تلك الفكرة الجوهرية ظهر نوعان (نموذجان) من التخطيط للبنية الجامعية:

أ- التخطيط من أجل تنويع التعليم العالى، وذلك بتقديم تعليم جامعى يناسب ميول الأفراد ورغباتهم، وفى ذات الوقت يتوافق مع التغيرات فى سوق العمل (نموذج الولايات المتحدة، وبعض البلدان الاوربية والآسيوية).

ب- التخطيط للتعليم العالى الشامل، والذى يقدم تعليما موجها بصفة أساسية نحو العمل ونحو البحث العلمى، وفيه يمكن للطلاب أن يختاروا ما يوافقهم من تخصصات (نموذج البلدان الاشتراكية، وبعض البدان الأوربية والآسيوية).

وفى افتراض الدراسة "أن نمط وأسلوب التخطيط للبنية الجامعية هو الذى يحدد درجة التفاعل والاسهام للجامعات فى حركة التنمية المجتمعية". وفى ضوء هذا الافتراض تناولت الدراسة اشكالية العلاقة بين التعليم العالى والتنمية العربية، وذلك أن هذا التعليم قد ركز منذ نشأته على نقل الممارسات والتقاليد الأوربية والأمريكية، وابتعد فى برامجه عن مجريات الواقع الاجتماعى والاقتصادى الذى يتواجد فيه، وأهمل جذوره وتراثه الثقافى، وتجربته التنموية الخاصة.

وفى مواجهة هذه الاشكالية فلقد سعت الدراسة لعرض عدد من الخبرات والاتجاهات العالمية فى مجال التخطيط للتعليم العالى من أجل التنمية. هذا مع الوعى بأن تجارب البلدان المختلفة فى التخطيط للتعليم الجامعى من أجل التنمية تظل ملكا لمجتمعاتها ويصعب جدا تكرارها فى أى مجتمع آخرى، ولأنها وليدة تفاعل بين النظام الجامعى من ناحية، والنظام الاجتماعى الاقتصادى من ناحية أخر، وأن هذا التفاعل يختلف تأثيرا وتاثرا من مرحلة الى أخرى فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمجتمع.

وبهذا الفهم فقد قدمت الدراسة عددا من النماذج التى تحمل خبرات البلدان الأمريكية والأوربية والآسيوية فى التخطيط للتعليم العالى من أجل التنمية.

وثمة نتائج واستخلاصات انتهت اليها الدراسة، وتبلورت فى عدد من التوجهات والتساؤلات والحوارات المطلوبة تضعها الدراسة أمام المخطط العربى ليسترشد بها التعليم الجامعى العربى فى حركته نحو القرن الـ٢١.

الورقة الثالثة

*** د. محمد نعمان نوفل: التعليم العالى والتنمية فى المنطقة العربية، نموذج لتطوير الفرص التعليمية (مستشار اقتصاديات التعليم بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة)**

وبحكم أن هذا البحث موجها بالأساس نحو (المستقبل) فقد اتجه منذ البداية الى اجراء مقارنة بين معدلات الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى العربى بالنسبة لعدد السكان فى الفئة العمرية المقابلة (١٨-٢٣)، وانتهى الى الانخفاض النسبى (للمؤشر) بالنسبة لمجموعة البلدان العربية ككل حيث كان المتوسط العام لها ١١%، وأن أعلى البلدان العربية هى الأردن بنسبة ٢٧%، ورغم أنها تعد نسبة منخفضة بالمقارنة ببلدان أخرى من ضمن بلدان العالم النامى.

وانتهت المقارنة مع البلدان المتقدمة وحديثة التصنيع الى اعتبار الاتجاه لدمج التعليم العالى العربى بالتنمية يعنى مزيدا من التوسع للفرص التعليمية فى هذه المرحلة الى أوسع مدى ممكن مما يبدو معه وكأنه تعليم الزامى، كما هو الحال فى بلد مثل كندا (النسبة ٩٩%). وهذا المطلب يبطل كافة الدعاوى التى تخرج علينا من حين لآخر من أجل تخفيض معدلات القبول بالتعليم العالى.

وفى جزء تالى من الدراسة استعرضت الدراسات التى أجريت حول العلاقة بين التعليم العالى والقوى العاملة وخرجت بعدد من النتائج:

- الفقر المنهجى والتطبيقى لبعض هذه الدراسات.
- ضعف المعالجات الاحصائية بصفة عامة.
- قصور فى قواعد البيانات، خاصة البيانات المتعلقة بجانب الطلب.
- قصور البيانات عن استيعاب متغيرات الطلب فى القطاع الخص.

صعوبة التنبؤ بالاتجاهات الاستثمارية لدراسة مستقبل توافر فرص العمل، خاصة فى القطاع الخاص لضعف أدوات توجيه الاستثمار.

ولقد أبانت الدراسة عن أن منهجية مقابلة العرض بالطلب (أو بالعكس) يغيب عنها مسألة أخرى على درجة عالية من الأهمية، وهى ضرورة الارتقاء بقوة العمل دوريا سواء بتطوير الخصائص التعليمية لقوة العمل وبخاصة من خلال توسيع فرق التعليم على المستوى الجامعى وقبل الجامعى، أو بتطوير المستويات المهارية وتنويعها من خلال برامج التدريب الدورية.

ثم ناقشت الورقة طبيعة مفهوم "استرداد التكلفة" الذى طورته أدبيات البنك الدولى منذ أواخر السبعينيات، واستخدام هذا المفهوم بصورة جوهرية، فى توجيه سياسات التعليم فى البلاد التى قبلت بانتاج سياسات التكيف الهيكلى، ويرى خبراء البنك الدولى ضرورة استرداد هذه التكلفة بالكامل، أى أن موازنة الدولة لا ينبغى أن تتحمل أية أعباء مالية فى التعليم العالى، وفى أفضل الحالات تتحمل نصيب منها، ويجب التنويه الى أن تكلفة التعليم العالى هى عبارة عن التكاليف المعيشية للطالب بالاضافة الى تكاليف الدراسة، ولكن الأمر يختلف فى منطقتنا العربية حيث لا ينظر الى تكاليف التعليم العالى على هذا النحو، إذ ينظر اليها بوصفها تكاليف دراسية فقط.

هذا وتلجأ الدراسة الى نموذج مقترح مطور عن "تبرجن" وتعتمد له الصياغة الرياضية وتضع فروضه الفنية. وذلك من أجل الاسهام فى وضع تصور لتوسع فرص التعليم العالى وتعميق صلته بالتنمية، وتخرج بأن أى طرح لخطط طويلة المدى وخطط استراتيجية للتعليم العالى أو أى مطابقة بزيادة فرص التعليم العالى لابد وأن ترتبط باختيار تنموى قائم بالأساس على تحديد مصادر تمويل للتنمية وضمان أطر تمويلية قادرة على خدمة التوجيه (أو الاختيار) التنموى لفترات زمنية طويلة، كذلك فلا ينبغى أن يتم توسيع فرص التعليم العالى أو إمكانية تطوره نوعيا إلا فى ظل تطور قطاع البحوث والتطوير فى البلدان العربية، بمعنى تضافر خطط سياسات التعليم العالى فى ظل قطاع البحوث والتطوير لدفع مسيرة التنمية، وهذا التضافر هو المسئول عمليا عن خلق وظائف لخريجى التعليم العالى، أى العمل على تعبئة الموارد البشرية وإعدادها من أجل مستويات أرقى من الأداء الاقتصادى.

وفى ظل هذا التصور لن يكون الانفاق على التعليم العالى عبئا على الخزانة العامة، وكذلك الانفاق على البحث العلمى، كما هو الوضع الراهن حيث يغيب أى دور تنموى لكل من التعليم العالى والبحث العلمى بغياب مشاركتهما النشطة والعقلانية فى دفع الأداء الاقتصادى لمستويات أكثر تقدما.

الورقة الرابعة

أ.د ضياء الدين زاهر: إشكاليات التعليم العالى فى الوطن العربى وقضايا التنمية (أستاذ التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم بكلية التربية - جامعة عين شمس).

حيث تعد هذه هى الورقة البحثية التى تبلور وجهة نظر مؤسسة على نتائج

البحوث الثلاثة آنفة الذكر، وتتجه الى تعزيز علاقات الجامعات بجوانب التنمية العربية، وتبدأ الورقة فى استعراض أهم اشكاليات الجامعات العربية فى الآونة الحاضرة والتى تمتد الى البنى والهياكل والعلاقات مع المجتمع وأزمة المستويات وإشكالية الجودة وصلتها بالتمويل، وكذا إشكاليات التخطيط والتنظيم والإدارة، وتستعرض الورقة باستفاضة قضية تمويل التعليم الجامعى باعتبارها قضية حاكمة للمستويات الجامعية وتركز على منظورين رئيسيين :

أ- المنظور الاقتصادى فى تمويل التعليم (البنك الدولى).

ب- المنظور الانسانى لتمويل التعليم العالى (اليونسكو).

ويقابل التقرير بين هذين المنظورين، ويقف فى صف النظرة الانسانية والتأكيد على ايجاد "إطار الملاءمة" بمعنى ملاءمة التعليم العالى للمجتمع ولعالم العمل وتنويع خدماته مع ضرورة المساهمات الحكومية والمشاركات الشعبية فى الارتقاء بجودة التعليم الجامعى.

وينتقل التقرير الى إشكالية البحث العلمى فى مجتمعنا العربى وجوانبها المتعددة من حيث تدنى الانفاق على البحث العلمى العربى، وغياب السياسة العلمية البحثية، وتباعد البحث عن متطلبات التنمية العربية، وتبعية البحث العلمى العربى لمدارس المعرفة الغربية، والتهافت فى حجم ونوعية البحوث بالقياس الى بلدان وجامعات أخرى ...الخ.

ثم ينتقل التقرير الى وضع ملامح رؤية مستقبلية للتعليم العالى العربى إنطلاقا من القضايا والاشكاليات التى طرحتها الأوراق البحثية الثلاثة آنفة الذكر، وتطرق الرؤيا المستقبلية الى الجوانب التالية:

١- الهياكل التنظيمية للتعليم الجامعى والعالى.
٢- البرامج والمناهج الاكاديمية وأساليب دراستها.
٣- الدراسات العليا.
٤- البحث العلمى والتطوير.
٥- تمويل التعليم العالى العربى.

وفى كافة هذه المحاور يقترح التقرير مجموعة من الحلول والرؤى المستقبلية التى يمكن أن تتجاوز الأوضاع الراهنة وتقود الى توثيق علاقة التعليم العالى العربى بمقتضيات ومتطلبات التنمية العربية.

اولا: ندوة تونس (إجتماع مسئولى التعليم العالى فى البلاد العربية ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٨):

بحضور عدد من أساتذة الجامعات وخبراء التعليم العالى العربى فى وزارات التعليم (١٣ دولة عربية و ٣ منظمات) دار النقاش حول أوراق العمل الأساسية آنفة الذكر، وكانت أهم اتجاهات النقاش والحوار والنتائج هى كما يلى:

١- اعتبار موضوع المؤتمر وما أسفر عنه من نتائج وتوصيات ذات أهمية قصوى بالنسبة لمجال تطوير التعليم الجامعى العربى، وعلى الجامعات ومراكز البحوث والسلطات الرسمية إجراء مناقشات وحوارات علمية لمراجعة نتائج هذا المؤتمر والافادة من توصياته.

٢- ناقش المؤتمر سياسات القبول فى علاقتها بمسألة تفعيل دور الجامعات العربية فى التنمية، وثمة اتجاه عام نحو التوسع فى القبول لتجاوز المعدلات الراهنة (حوالى ١٩%)، والاقتراب من المتوسطات العالمية (حوالى ٣٠%) وفى هذا الصدد يمكن التوسع فى بدائل التعليم الجامعى الرسمى (الجامعات الأهلية، التعليم من بعد وغيرها)، وقد أبدى غالبية الحضور تحفظ إزاء التعليم الخاص الذى يلزمه مزيد من البحوث والدراسات لضبط حركته، وإقرار ضوابط ومعايير تضمن توجهه الوطنى.

٣- كذلك من الأهمية بمكان التوسع فى قبول تخصصات يتطلبها التطور العلمى والتقنى مثل: العلوم والرياضيات والحاسبات والادارة وغيرها لما لهذه التخصصات من صلة وثيقة بتفعيل حركة التنمية فى البلدان العربية.

٤- كذلك ظهر إتجاه قوى لدى المؤتمرين بخصوص تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص فى سياسات القبول على المستوى القطرى، وذلك تمشيا مع المواثيق الخاصة بحقوق الانسان، وباعتبار مواصلة التعليم لأعلى مستوياته حق انسانى تكفله المجتمعات العربية.

٥- وفى هذا الاطار أيضا أوضح المؤتمر أهمية وضع معايير علمية للقبول فى التعليم العالى العربى، وعلى أن تضطلع الجامعات بدورها فى وضع ومتابعة تطبيق هذه المعايير.

٦- وأوضح النقاش رأيا مهما فى ضرورة تجاوز الربط بين سياسات القبول وبين مطالب التنمية، إذ أن معرفة متطلبات التنمية من مخرجات التعليم العالى شبه مستحيل وبخاصة فى ظروف المجتمعات العربية الراهنة من حيث ندرة أو انعدام الدراسات والمؤشرات الخاصة بسوق العمل.

٧- وأن الأولوية فى القضايا التى ينشغل بها التعليم العالى العربى هى فى تحقيق الجودة والارتقاء بنوعية مدخلاته، وفى

هذا الصدد تبرز ضرورة الارتقاء بأساليب التدريس/التعليم، ونوعية المعلم الجامعى، وملاءمة المناهج ومواكبتها للتطورات على الساحتين العربية والعالمية،واعتبار التكنولوجيا التعليمية مدخلا لتحسين نوعية التعليم العالى، ثم تحسين أساليب وطرق التقويم، والعناية بمجال الدعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للطلاب ..

٨- وظهر توجه رئيسى بضرورة تعزيز مفهوم "المشاركة المجتمعية" فى صنع القرارات الجامعية وإدارة التعليم الجامعى ومؤسساته، وبخاصة من حيث إدارة البحث العلمى، إدارة المشروعات التنموية الجامعية (مراكز خدمة المجتمع، الوحدات ذات الطابع الخاص، تسويق الخدمات الجامعية).

٩- وارتباطا بتعزيز وتحديث مجال الادارة فى التعليم العالى العربى، فمن الأهمية تحديث اساليب الادارة القائمة الآن والتوسع فى استخدام أساليب التخطيط والنمذجة العلمية والتوسع فى دراسات الجدوى للمشروعات التى تشارك فيها الجامعات إضافة الى دورها فى تقديم الاستشارات لمؤسسات الانتاج والخدمات.

١٠- تعزيز دور البحوث العلمية فى تحقيق الكفاءة المجتمعية، وفى هذا الصدد طالب المؤتمر بالاهتمام بإعداد الكوادر البحثية عالية المستوى، واتباع اساليب ومنهاجيات متنوعة ومتلائمة، وارتباط البحوث باحتياجات التنمية العربية.

١١- وفى مجال تعزيز البحث العلمى طرح اقتراح بإنشاء "جامعة عربية متخصصة فى الدراسات العليا والبحوث"، وأهمية تبادل الخبرات العربية، وتوجيه جزء من رصيد الصناديق العربية للتنمية لتمويل هذه الجامعة..

١٢- صيانة وتعزيز الذاتية الثقافية العربية، وذلك باعتبار التعليم العالى العربى معنى بالحفاظ على الهوية الثقافية لأمتنا والحفاظ على تراثها ومنجزاتها الحضارية، وفى هذا الصدد اقترح الحضور أهمية اللغة العربية كلغة للدرس والتعليم وإمكانية تعريب العلوم الحديثة بإنشاء مراكز للتعريب والترجمة داخل الجامعات، والاهتمام بتدريس مقررات تنشد الوحدة الثقافية بين ربوع أمتنا العربية.

ثانيا: مؤتمر القاهرة بمركز البحوث العربية ٢٠-٢١ نوفمبر ١٩٩٨

ولقد عرضت فى هذا المؤتمر ذات الأوراق الأساسية التى عرضت فى تونس والمعروضة آنفا كما طرحت خلاصة النتائج التى انتهى اليها مؤتمر تونس، ثم دارت النقاشات والحوارات حول هذه

الأوراق، وتعمقت بمجموعة من الرؤى والطروحات والنتائج نجملها فيما يلى:

١- أن مطلب التوسع فى معدلات القبول فى التعليم العالى يعد مطلبا استراتيجيا فى سعى البلدان العربية للحاق بركب التنمية والتطوير للبنى الاقتصادية والاجتماعية، وأننا بحاجة الى التوسع الكمى فى ظروف المجتمع العربى، وأن هذا التوسع الكمى حتما سوف يأتى بالنوعية الجيدة مع اعتبار وسائل التقنية والمعلوماتية وادخالها فى البنية الجامعية.

٢- من الأهمية تطوير مجموعة من المعايير والمقاييس التى تتعلق بالأداء الجيد للتعليم الجامعى، وليس مجرد الاستدلال بارتفاع معدلات القيد وإنشاء فروع جديدة للجامعات.

٣- اعتبار النظرة الكلية فى تحديث وتطوير المنظومة الجامعية، وهذا يعنى إعادة النظر فى هيكلة بنية التعليم الجامعى فى ضوء الاهداف التنموية والمتغيرات على الساحتين العالمية والعربية. ولابد أن ترتبط المنظومة الجامعية بما قبلها من مراحل تعليمية أيضا.

٤- أن بحث قضايا ومشكلات الجامعات بحاجة الى تضافر قوة اجتماعية وسياسية وعلمية عديدة، وهذا يفرض إعادة النظر فى أسلوب الادارة الجامعية، وفى الصلة القائمة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية والاجتماعية الأخرى.

٥- أن الجامعة اليوم معنية بتطوير عملها وبنيتها وكفاءتها الداخلية وتبرز فى هذا الصدد تطوير الكفاءة البحثية والتدريسية لأعضائها من خلال برامج التدريب والبحوث المشتركة والتفرغ العلمى والانخراط فى حركة البحث والتطوير على المستوى العالمى أيضا.

٦- ثمة ضرورة لتنويع صيغ وأساليب التعليم العالى تتناسب مع الطلب الاجتماعى والاقتصادى المتزايد، وتلائم الحاجات الاجتماعية المتغيرة، وليكن توصيل الخدمة التعليمية هدف لمساعدة الفئات غير القادرة أو التى لا تسمح ظروفها على الاستمرار فى التعليم، وهنا تبرز صيغ التعليم من بعد، والتعليم المعاود، وجامعات المجتمع..

٧- أن التجارب والنماذج الناجحة من جامعات ببلدان العالم المتقدم والنامى هى بمثابة نماذج لا يمكن نقلها واستعادتها، وانما قراءتها للافادة من نتائج خبراتها، وبخاصة من حيث ترسيخ مفاهيم الجودة والكفاية والاستقلال الجامعى والارتباط بقضايا المجتمع ومشكلاته..

٨- من الأهمية أن يظل التعليم العالى عاملا محافظا على الهوية العربية، وألا يتم إختراقه بطمس لغته العربية أو من خلال تصدير أيديولوجيات لا تتسق مع

القيم والتراث العلمى فى منطقتنا، وفى هذا الصدد فإن تبادل الخبرات الجامعية أمر ينبغى أن يؤخذ بشئ من الحذر.

٩- من الضرورى إعادة النظر فى أولويات ووظائف التعليم العالى تجاه التنمية، وربما تأتى مسئولية التعليم العالى فى "توطين التكنولوجيا" فى المقدمة إضافة الى أولوية دور الجامعات فى محو الأمية وإزالة عوامل التخلف والفقر.

١٠- أن ديمقراطية الجامعات فى أهم جوانبها تعنى الاشتباك مع قضايا المجتمع والقراءة الواعية لمطالبه، وهذا يفرض تواجد العمل السياسى فى داخل الجامعة وعدم وضع قيود على حركتها وأرائها السياسية والاصلاحية الاجتماعية، وأن تنأى الجامعة بنفسها عن فكرة.

١١- أن الدعوة الى ربط مخرجات التعليم العالى العربى بسوق العمل ينبغى أن تبطل، فلا يمكن إيجاد هذه المطابقة التى ينادى بها البنك الدولى بين "المخرجات وسوق العمل" وأنما ينبغى استبدالها بدعوة أخرى هى "بناء العقلية العلمية" التى تتقبل التغير وتفكر بأسلوب حل المشكلات لايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمجتمعية ومشكلات العمل.

١٢- أن تواجد الجامعات الخاصة على الساحة قد أصبح ضرورة شريطة أن تنهض بأدوار وتخصصات غير تقليدية وأن تتحمل نصيبا فى عملية التنمية، وان توضع لها الضوابط التى تكفل مستوى جيد لمخرجاتها، فهى بذلك ليست أبوابا خلفية أو مؤسسات للتربح، وفى هذا السياق ربما كان إنشاء الجامعات الخاصة يأتى فى إطار مشاركات شعبية ومساهمات من قوى الانتاج والخدمات لضمان التوجه الوطنى ولضبط عمل هذه الجامعات..

١٣- من الاهمية أن يترسخ مفهوم استقلال الجامعات (الاستقلال الأكاديمى، المالى، الإدارى)، وربما تقترن هذه الفكرة بضرورة إجراء تعديلات فى التشريعات والقوانين القائمة الآن فى تنظيم الجامعات وتحديد مسئولياتها.

١٤- ثمة تطوير وتحديث مطلوب فى بنية البحث العلمى يمتد الى أساليب تمويله، وموضوعاته، وآلياته، ومنهاجياته، وأساليب تسويق المنتجات البحثية، وربما البداية فى محاولة ابتكار سياسات فاعلة للبحث العلمى تتمكن من توظيف الطاقات الجامعية فى إنجاز المهام وتقديم الاستشارات والنتائج التى يسهل تسويقها، وربما كانت هناك هيئات وشركات وسيطة يمكنها أن تتوسط بين حلقة

البحث فى الجامعات وحلقة المستفيدين فى القطاعات المختلفة.

خاتمة

من مراجعة مؤتمرى تونس والقاهرة حول "التعليم العالى العربى من أجل التنمية" واستعراض الاتجاهات والنتائج لكلا المؤتمرين، فلقد وضحت الضرورة الماسة لمثل هذه المؤتمرات فى إثارة قضايا حيوية التعليم العالى والتنمية، ولفت نظر الجامعيين واصحاب السلطة والقرار بالدور الذى يمكن أن تتحمل به الجامعات إزاء مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والقراءة الواعية للنتائج التى عرضنا لها تلفت النظر أيضا الى طبيعة الجهود المطلوبة لتفعيل دور الجامعات والتعليم العالى إزاء التنمية المجتمعية، والتى تنصرف فى إتجاهين رئيسيين :

اولا: الجهود التطويرية التى تتم من داخل الجامعات ذاتها (قوى التطوير الداخلى) ويتوافد عليها المجالس الجامعية والاساتذة والطلاب أيضا.

ثانيا: الجهود التطويرية التى تتم من قبل السلطة السياسية، والقوى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الداعمة لعمل الجامعات والمستفيدين من مخرجاتها، والأمر بحاجة الى مزيد من البحث والحوار العلمى حول ما ورد فى هذه الورقة من قضايا وإشكاليات.

هذا وبالله التوفيق،،

مقتطفات اقتصادية

هل يعيد البنك الدولي حساباته؟ مأخوذة عن : "الأزمة الأخرى"

مأخوذة عن

جيمس د. وولفنسون رئيس مجموعة البنك الدولي، خطاب موجه الى مجلس المحافظين - واشنطن العاصمة ، ٦ أكتوبر ١٩٩٨.

هو خطاب بالغ الأهمية لرئيس البنك الدولى ينبئ عن أن الأزمات الحادة التى لحقت ببعض دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، قد تدفع المؤسسات الدولية لإعادة حساباتها ومواقفها تجاه الدول النامية. وفى هذا الخطاب وبصراحة قد لا يتوقعها أحد من أكبر مسئول فى البنك الدولى، تراجع الاخطاء ويعاد النظر فى السياسات.

وسوف نسوق فيما يلى فقرات من هذا الخطاب المترجم إلى اللغة العربية بنصها وان لم يكن بنفس ترتيبها فى الخطاب.

أولاً حول الاهتمام المغالى فيه بالأزمة المالية

ونحن نتحدث عن الأزمة المالية: سقط ١٧ مليون اندونيسى مره أخرى فى وهدة الفقر، وفى مختلف بلدان المنطقة، لن يعود الأن مليون طفل إلى مدارسهم.

اليوم ونحن نتحدث عن الأزمة المالية، أصبح الآن ما يقدر بنسبة ٤٠% من الشعب الروسى يعيشون فى أوضاع الفقر.

اليوم ونحن نتحدث عن الأزمة المالية، يعيش ١,٣ بليون نسمة فى مختلف أنحاء العالم على أقل من دولار واحد يومياً، ويعيش ٣ بليون نسمة على أقل من دولارين يومياً، ولا يحصل ١,٣ بليون نسمة على مياه نظيفة، ولا يحصل ٣ بليون نسمة على خدمات الصرف الصحى ولا يحصل ٣ بليون نسمة على الكهرباء.

نحن نتحدث عن الأزمة المالية بينما المعاناة الانسانية من الفقر تحيط بنا فى كل مكان، فى جاكرتا، موسكو، أفريقيا جنوب الصحراء، الأحياء الفقيرة فى الهند ، وفى الأحياء الشعبية فى أمريكا اللاتينية .

ولذلك يجب أن تأخذ فى الاعتبار العوامل المالية والمؤسسية والاجتماعية معاً، ويجب أن نتعلم إجراء نقاش لا تهيمن فيه الحسابات الرياضية على مصير البشرية.

ثانيا حول أخطاء الماضى

مع أننا حققنا قدراً من النجاح الرائع على مدى السنوات العديدة في تنفيذ برامج أو مشروعات منفردة، فكثيراً ما غفلنا عن ربطها بالصورة العامة، وكثيراً ما كانت

نظرتنا ضيقة أكثر من اللازم فى فهمنا للتحولات الاقتصادية المطلوبة – ومع التركيز على أرقام الاقتصاد الكلى، أو على الاصلاحات الرئيسية كالخصخصة فقد تجاهلنا البنية المؤسسية الأساسية، التى بدونها لا يمكن أن يعمل الاقتصاد المستند إلى نظام السوق، وبدلا من وجود حوافز لخلق الثروات، يمكن أن تكون هناك حوافز غير سليمة لازالة الأصول.

وكثيرا ما ركزنا أكثر من اللازم على الجوانب الاقتصادية دون فهم للأوضاع الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية فى المجتمع، ولم نفكر جيدا فى الهيكل العام اللازم فى بلد ما لتمكينه من النمو بطريقة متكاملة فى اطار نوع الاقتصاد الذى يختاره شعبه وقيادته . ولم نفكر بدرجة كافية فى مواطن الضعف – أى أجزاء الاقتصاد التى يمكن أن تتسبب فى انهيار مكوناته. أو فى الاستمرارية و ماذا يلزم لجعل عملية التحول الاجتماعى والاقتصادى تدوم وتستمر. وبدون ذلك يمكن أن نبنى نظاما ماليا دوليا جيدا، ولكن سيكون بمثابة بيت مبنى على الرمل!

ثالثا نحو نهج جديد للتنمية

إن التنمية يجب أن لا تتعلق بتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلى فحسب انما تتعلق أيضا ببناء الطرق، ومنح الناس أسباب القوة، وصياغة القوانين، والاعتراف بدور المرأة، والقضاء على الفساد، وتعليم الفتيات، وبناء الأجهزة المصرفية، وحماية البيئة، وتحصين الأطفال ضد الامراض.

إن التنمية تتعلق بوضع جميع المكونات فى أماكنها معا، وفى اتساق وانسجام.

يجب ألا نتوقف أبدا عن تذكير أنفسنا بأن الحكومة المعنية وشعبها هما اللذان يقرران ما يجب أن تكون عليه أولوياتهما، ويجب ألا نتوقف أبدا عن تذكير أنفسنا بأننا لا نستطيع ولا يجب أن نفرض التنمية بأمر يصدر من أعلى أو من الخارج .

يجب ألا نتوقف عند التحليل المالى، ويجب بدء نقاش عالمى بشأن أسس عملية التنمية، وأن نظهر قدرتنا على اتخاذ نظرة أعرض وأكثر توازنا. يجب الانتقال من نهج المشروع الواحد إلى نهج ينظر إلى المجموع الكلى للجهود اللازمة للتنمية القطرية أخذا فى الاعتبار النظرة طويلة الأجل.

والسؤال الآن: هل يتحول ما جاء بهذا الخطاب إلى واقع ملموس؟ وهل يعيد البنك الدولى – ومن ثم المؤسسات الدولية عموما – حساباته، ويترجم العبارات ذات الدلالة الواضحة إلى منهج جديد فى تناول مشكلات دول العالم الثالث؟ وأخيرا، وبعد أن شهد شاهد من أهلها، هل يعى المتحمسون للتحولات الاقتصادية فى مجتمعاتنا أن السياسات الكلية لا تعطى الحل السحرى لمشكلات التنميه؟ وأن التنمية الحقيقية أعمق كثيرا وذات أبعاد متعددة، وتتطلب تعبئة شاملة لكافة القدرات، ومجهودات كبرى يخطط لها على الأمد البعيد؟

"البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/ اسرائيلي - الفلسطيني"

مأخوذة عن

يوسف صايغ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، العدد ٣٦ - خريف ١٩٩٨.

يتناول هذا العرض البعد الاقتصادى للصراع الصهيونى الفلسطينى وذلك من خلال مرحلتين، الأولى منذ المؤتمر الصهيونى الأول سنة ١٨٩٧ إلى قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، والتالية منذ ذلك التاريخ حتى نهاية ١٩٩٧.

وخلال كلا الفترتين، لم يكن البعد الاقتصادى للصراع مساحته الاقتصاد فحسب، بل تدخلت العوامل السياسية والعسكرية.

وتركزت الاستراتيجية الصهيونية فى هذا الاغتصاب الاقتصادى والسياسى على أيدلوجية شائعة مفادها أن اليهود هم شعب الله المختار الذين أعطاهم الله فلسطين ارثا ووطنا.

وقد انبثق عن الخطة الاغتصابية الصهيونية برنامج محدد عناصره هى الاستلاب المتدرج ثم الاقتلاع فالتهجير وبالتالى الاستيلاء على الأرض والمياه.

وعن مؤسسات وأدوات الاغتصاب الاقتصادى، فكان أهمها تأسيس الصندوق اليهودى الاستعمارى وانبثق عنه شركات مصرفية متعددة الفروع فى عام ١٨٩٩، ثم تكوين الصندوق القومى اليهودى كأداة رئيسية لتمويل شراء الأراضى، وأخيرا، التنظيم العمالى القوى "الهستدروت".

وعندما يقارن المؤلف الأوضاع الاقتصادية لليهود بأوضاع العرب يلحظ تمايزا بالغ الحدة، كنتاج للسيطرة الاقتصادية الاسرائيلية المدعمة بالتمويل الخارجى الضخم، وبالتعاون العلمى والثقافى مع دول عربية ومع اليهودية العالمية.

فبالنسبة للدخل القومى كان نصيب الفرد العربى عام ١٩٤٦ خمسين جنيها مقابل ١٤١ جنيها للفرد اليهودى بنسبة ١ : ٢,٨ ، ارتفعت النسبة حاليا إلى ١: ١٢ لصالح الفرد اليهودى فى مقابل العربى فى الضفة والقطاع.

وعلى الجانب الخاص بالموارد الطبيعية قفزت مساحة ما سيطرت عليه اسرائيل من ١,٦ مليون دونم من الأراضى الزراعية عند إقامة دولة اسرائيل إلى ٢٤ مليون دونم ، أى أن السيطرة الاسرائيلية على الأرض زادت ١٥ مرة.

وبالنسبة للسكان، فقد كان مجموع السكان عند قيام الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ نحو ٢,١ مليون نسمة ، ٣٠% منهم يهود، ويقدر عدد اليهود فى منتصف عام ١٩٩٨ بنحو ٥ مليون مقابل مليون وربع مليون نسمة من العرب الفلسطينين.

ويخلص هذا العرض إلى أن عملية الأغتصاب الشاملة لكل مكون قد اكتملت ،

وأنه مالم يتمكن الجانب الفلسطينى من أن يتجمع على أرضه، ويمارس حق تقرير المصير السياسى، فلن يستطيع ممارسة حق تقرير المصير الاقتصادى.

"تأملات فى جدلية الديمقراطية والتنمية فى أزمنة العولمة"

مأخوذة عن

الشاذلى العيارى - المنتدى - منتدى الفكر العربى فى عمان - العدد ١٥٦/ سبتمبر ١٩٩٨، المجلد الثالث عشر.

يبدأ الكاتب العرض بأسئلة حول طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وهل هى سببية أم تناقضية أم تزامنية غير سببية أم أنهما متغيران لمعادلة متقلبة وهشة؟!

ويشير الكاتب إلى الفرق بين النمو والتنمية، وأن تعريف كليهما فى جميع أحواله مازال قاصرا نظرا لعجز ثقافة الأرقام والمؤشرات والاحصاءات فى الكشف عن كل ما تنطوى عليه التنمية من ظاهريات وباطنيات.، وأن العولمة عن طريق فتح الاسواق وعملقة المؤسسات الاقتصادية تؤثر سلبا على الاقتصاديات الصاعدة وعلى مفهوم التنمية اذا قصد به كم الانتاج الداخلى الخام، ناهيك عن ما يشير إليه التاريخ من تزامن فترات الركود الاقتصادى وقدرات تصاعد التبادل الحر من ناحية، وبين فترات الازدهار الانمائى وفترات تصاعد الحمائية من ناحية أخرى، وعلى هذا فإن العولمة مرفوضة اذا كانت تجرد الأوطان من السيادة الوطنية حتى لو حققت نموا اقتصاديا.

وباختصار فإنه لا تنمية بدون سيادة وطنية، ولا سيادة وطنية بدون ديمقراطية ومن هنا تتضح العلاقة بين العولمة - التى تمحى السيادة الوطنية- وبين التنمية وبين الديمقراطية .

"Inter-Arab Trade and the potential Success of AFTA"

مأخوذة عن

Imed Limam and Adil Abdalla, Working Paper Series- the Arab Planing Institute, API/ WPS 9806.

مازالت التجارة بين الدول العربية ضعيفة للغاية بالرغم من الجهود التى بذلت سابقا من أجل تشجيع أشكال التكامل الاقتصادى المختلفة فيما بينها.

وتعطى هذه الدراسة اشارة للعناصر الرئيسية فى توضيح ضعف التجارة البينية العربية .

وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج قياسى يشمل مؤشرات حول الصادرات، واتجاهات التجارة والمميزات التنافسية فى هذه الدول لاختبار محددات زيادة التجارة العربية البينية.

وكما توصلت إلى أنه باتباع سياسة حرية التجارة تحت مظلة منطقة التجارة الحرة العربية، وأخذا فى الاعتبار قائمة

من السلع التى تسمح بتوسيع نطاق التجارة العربية البينية يمكن الوصول إلى هدف تشجيع التجارة العربية البينية.

وأوصت الدراسة أخيرا، بأنه بالرغم من أن امكانيات توسيع نطاق التجارة العربية البينية حقائق قائمة، إلا أن ذلك يتطلب تحسين وسائل الاتصال بين الدول العربية، وفصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول.

كما توصى الدراسة بأنه بانضمام الدول العربية إلى كل من دول الاتحاد الأوربى والاعلان المتوسطى وتحت مظلة منظمة التجارة العالمية فإنه يمكن انجاز منطقة التجارة الحرة العربية بشكل ناجح. هذا وتحتوى الدراسة على بيانات تفصيلية عن واردات وصادرات الدول العربية ، والمكون السلعى للتجارة البينية العربية.

"The Water Issue In Palestinian – Israeli Peace Process"

مأخوذة عن

Alwyn R. Rouyer, survival, Vol.32,No. 2- Summer 1997

قراءات استراتيجية – العدد الثانى عشر – ديسمبر ١٩٩٨.

الفكرة الرئيسية للكتاب هى بحث قضية المياه فى عملية السلام الفلسطينى- الاسرائيلى، ويشير الكتاب إلى أن جوهر المشكلة ليس فقط ندرة موارد المياه للمنطقة ولكن أيضا عدم العدالة فى توزيعها حيث تسيطر اسرائيل سيطرة كاملة على مصادر المياه فى الضفة الغربية ومعظم قطاع غزة رغم وجود السلطة الفلسطينية.

ويعرض الكتاب كذلك وبالأرقام تفاصيل مصادر المياه وحجم استهلاكها فى المنطقة، ويذكر أن الفلسطينيين يستندون فى حجتهم فى ملكية مصادر المياه إلى القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٩٣ الشهير، على أساس أن الطبقات الحاملة للمياه تعتبر ملكية ثابتة وليست منقولة.

أما الإسرائيليون فيقترحون تطبيق مبادئ قانون العرف الدولى الذى يحكم استغلال مصر لمياه النيل، وتقر اسرائيل بعدم العدالة فى توزيع المياه إلا أنها تظهر استعدادها لمناقشة المشكلة مع الفلسطينيين على مستوى مياه الشرب، غير أنها تصر منذ البداية على منع أى تحويل للمياه من الزراعة الاسرائيلية إلى الجانب الفلسطينى.

وتبرز بهذا الشأن آراء بعض الاقتصاديين حول أن المشكلة تنشأ من إساءة تخصيص الموارد المائية، وخاصة من جانب إسرائيل مما يعنى ضرورة إتخاذ إجراءات حاسمة لخفض نسبة ما تستهلكه إسرائيل من مياه، خاصة على مستوى قطاع الزراعة.

ولا يرى الكاتب تقدما ملحوظا فى تنفيذ اتفاقات المياه –برغم تعددها– ويتنبأ بأنه اذا لم توجد حلول طويلة الأجل للنزاع

المائى، فإن ذلك سيشكل حجر عثرة فى سبيل الوصول إلى اتفاق سلام شامل ودائم بين الطرفين.

"مكافحة الإغراق فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"

مأخوذة عن

نعمان الزياتى – كراسات استراتيجية – السنة الثامنة ١٩٩٨.

يركز هذا العدد على الاتفاق الجديد المعنى بتنفيذ المادة السادسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والجات لعام ١٩٩٤، أو المعروف بالاتفاق المعنى بممارسة مكافحة الاغراق.

ويتناول مجموعة من القواعد والاجراءات أكثر وضوحا ليطبقها المستخدمون، ويحاول تضييق نطاق التعسف فى استخدام تدابير مكافحة الاغراق، كما يسعى الأتفاق الى تخفيف التعسف فى كثير من جوانب اللوائح الوطنية وممارسات المستخدمين الرئيسيين لتدابير مكافحة الاغراق.

وتستعرض هذه الدراسة التغيرات التى جاءت فى اتفاق عام ١٩٩٤ فهناك محاولة بذلت لتحسين الصيغ الغامضة أو غير الدقيقة فى مدونة عام ١٩٧٩. وفى حالات عديدة، وضعت معايير حسابية لتوضيح بعض القواعد أو جعلها دقيقة، إلى جانب تفصيل الشروط الإجرائية فيما يتعلق، على سبيل المثال بالبدء فى التحقيقات والاثبات، وعلى وجه خاص الشفافية.

وتوجت بالتوفيق إلى حد ما فى المحاولات التى استهدفت كبح بعض الممارسات الوطنية المثيرة للجدل.

"هروب رؤوس الأموال من الاقتصاد الكويتى"

مأخوذة عن

نايف المطيرى ، محمود ابراهيم السقا – سلسلة الاوراق البحثية – كلية الادارة – جامعة الكويت .

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة تقدير حجم رؤوس الاموال الهاربة من الاقتصاد الكويتى – وتأخذ بثلاث تعريفات للأموال الهاربة – خلال الفترة ٧٥ – ١٩٩٥، وكذا محاولة التعرف على محددات هروب رؤوس الأموال من الكويت من خلال نموذج قياسى، ومن هذه المحددات عدم توافق معدلات الفائدة المحلية مع مثيلاتها فى الخارج، وكذا الفروق فى معدلات التضخم بين الداخل والخارج ثم انحراف معدل صرف الدينار الكويتى عن معدله التوازنى فى الأجل الطويل، وأخيرا درجة الاستقرار السياسى والاقتصادى.

وقد خلصت الدراسة فى النهاية بنتائج أهمها أن عملية هروب رءوس الاموال من الاقتصاد الكويتى تمثل مشكلة حقيقية، وأن معدل الفائدة على الودائع بالدينار الكويتى ينبغى أن يكون تنافسيا مع

المعدلات العالمية، كما أنه لابد من العمل على خلق مناخ استثمارى مناسب تلعب فيه الاستثمارات المنتجة دوراً أكبر، ولابد كذلك أن يكون معدل صرف الدينار الكويتى أقرب إلى المستوى التوازنى على الأجل الطويل.

"الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية"

مأخوذة عن

جاسم المناعى - مجلة الاقتصاد الخليجى - العدد ٨٥ سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٨.

بحكم انفتاحها على اقتصاديات العالم الخارجى – وان كان بدرجات متفاوتة وضعيفة – فإن الدول العربية فى موضع مثير للقلق بالنسبة للأزمات الاقتصادية المتوالية التى عصفت – ولا تزال – بالعديد من أكبر اقتصاديات العالم.

ففيما يتعلق بالأزمة المالية الآسيوية، مازالت اقتصاديات هذه الدول تعانى من الأزمة، كما أن بعضها تتزايد فيها الأزمات وتنتقل إلى جيرانها فيما يعرف بأثر العدوى وأثر الانتقال.

أما الأزمة الروسية فهى أزمة اقتصادية مصحوبة بعدم استقرار سياسى، وبالرغم من الجهود المحلية والدولية لانقاذ الاقتصاد الروسى، إلا أن القلق مازال مسيطراً على الساحة الاقتصادية، خشية أن تأتى هذه الجهود بنتائج عكسية.

وفى دول أمريكا اللاتينية فإن الانخفاض الحاد فى أسعار المواد الأولية التى تشكل نصف صادراتها أدى إلى عجز متزايد فى حساباتها الجارية، وارتفاع حجم مديونياتها الخارجية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف حجم صادرات هذه الدول.

وأخذاً فى الاعتبار انكشاف البنوك الكبرى فى الدول الصناعية فى أمريكا وأوربا على الاقتصاديات المتداعية هذه، تبدو حدة الأزمة وتفشيها فى العالم كله.

أما بالنسبة لانعكاسات هذه الأزمة على اقتصاديات الدول العربية – يرى الكاتب – أن انخفاض أسعار البترول أول هذه الانعكاسات السلبية، والأثر الثانى يتمثل فى انخفاض ايرادات الاستثمارات العربية فى دول الأزمة، وكذا هناك أثر هام يتمثل فى فقدان ثقة المستثمرين فى الأسواق الناشئة والأثر الأخير هو مزاحمة دول الأزمة للدول النامية العربية فى الاستحواذ على موارد المؤسسات المالية الدولية.

"Debt Stabilization and Impact of Government Size on Long-run Economic Growth: Tunisia."

مأخوذة عن

Khalifa H.Ghali, - Working Paper 9807. Economic Research Forum

بعد أزمة المديونية الشهيرة فى الثمانينات، تبنت العديد من الدول النامية برامج وضعها صندوق النقد الدولى من أجل تثبيت الديون، وهذه البرامج كانت أدواتها الأصلية تخفيض دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى.

وقد بنيت توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين على فرضية هامة وهى أن حجم الحكومة له علاقة سلبية بمعدل النمو الاقتصادى وهذه الفرضية تسمى فرضية جرانجر للسببية، والتى تجد تأييداً لها فى نظرية النمو الحديثة . وقد استعانت دراسات البنك الدولى لاثبات هذه العلاقة السببية السالبة بتحليل .

وقد انصبت الدراسة الحالية على بحث مقطعى لعدد كبير من الدول ومنها تونس وذلك من خلال نموذج قياسى لاختبار علاقة جرانجر للسببية، إلا أن نتائج الدراسة كانت مختلفة عن توصيات البنك الدولى بالنسبة للاقتصاد التونسى، حيث اثبتت الدراسة أن حجم الحكومة ذو علاقة سببية موجبة مع النمو.

كما أن تخفيض حجم الانفاق الحكومى على بعض البنوك كان ذا علاقة سلبيه مع معدلات النمو والعكس صحيح. وقد أثبتت الدراسة بذلك أن نتائج الدراسات المقطعية يمكن أن تكون مضللة، وأنه من الضرورى البحث فى حالة كل دولة على حدة.

وتوصى الدراسة أخيراً بأن العناصر المؤسسية لا بد وأن تحفز الاستثمارات الخاصة، كما أن أى سياسة تهدف الى حفز النمو الاقتصادى لابد وأن تأخذ فى اعتبارها دور العوامل المؤسسية فى بناء بيئة اقتصادية جيدة تتميز بالكفاءة الاقتصادية.

"Crruption and anti Corruption Policies In Rorea"

ماخوذة عن

Kim Byong-Seob – Korea Journal, Vo-39.No1 Spring 1988.

تدور الفكرة الرئيسية للموضوع حول الاقتصاد الكورى الذى تحول بما يشبه المعجزة من اقتصاد زراعى فقير إلى اقتصاد صناعى حديث أن هذه النقلة صاحبها العديد من المشكلات أهمها انتشار الفساد الذى يرى أصحاب التحليل الوظيفى ان له من المساوئ كما له من الفوائد. ورغم أن الفساد استشرى فى كوريا الا أن هناك سياسات لمواجهته ورفع تكلفته وتنصح الدراسة لذلك بتحجيم دور الدولة والحد من حرية تصرف المسئولين الحكوميين وتحسين النظم القانونية.

وفى النهاية فإن الحل الحقيقى لجديه الحكومة فى القضاء على الفساد لا يتوقف على صياغة اجراءات مكافحة الفساد، وانما من خلال المصداقية فى التنفيذ لتلك الاجراءات.